الجامعة والبحث العلمي في الجزائـــر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي

أ بوبكر بوخريسة*

Résumé

L'approche de la production scientifique de la connaissance comme pratique sociale doit se distinguer de l'approche idéologique qui sont deux vous différents dans le construction de la réalité.

Depuis deux décennies se pose avec acuité la problématique de l'adaptation de l'enseignement supérieur avec le monde du travail en Algérie. Cette problématique est-elle la conséquence d'une croissance deurographique?

Des lors I' enseignement supérieur tente de répondre aux besoins de l'économie nationale dans le cadre d'un nouvel ordre international.

A travers cette approche nous tentons de répondre a cette question en soulignant l'importance de l'université et de l'enseignement supérieur dans la politique de développement dans les pays orales a la fin du deuxième millénaire.

توطئـــة

تنطلق هذه الإشكالية من أن إنتاج المعرفة العلميـــة كممارســة اجتماعية يجب أن يشار فيها ومن خلالها إلى طبيعـــة المقاربـــة العلميـــة والمقاربة الإيديولوجية بصفتهما طريقتين متباينتين في بناء الواقع. وفي هذا الصدد لابد من التركيز ، هنا ، على الإنتـــاج الاجتمـــاعي للمعـــارف العلمية من خلال نخبة من العلماء والباحثين المندمجين في مؤسسات بحثية.

فالمقاربة العلمية هي بمثابة عملية إنتاج للمفاهيم والتي تتطلب مـــن جهة أخرى عملية ومجهودا لتحطيـــم التمثـــلات "العلميـــة" المؤكـــدة

والتجارب التقليدية. ومع ذلك فلا إنتاج المعارف والمفاهيم ، ولا تحطيم التمثلات الموثوق بها يمكنهما بلوغ غايتها دون الحصول على الاعتراف المؤسساتي. وعليه فإن مقاربات المعرفة مرتبطة بالسلطة السياسية والأجهزة الايديولوجية للدولة (ليبرالية، دكتاتورية) وهي بهذا المعنى ترتبط ضمنيا بمعيارية التشكيلات الاجتماعية وبأجهزة الدولة.

لكن إحدى مميزات العلم والبحث العلمي ومن ثم المعرفة تتمثل في التحرر من الإيديولوجيا وعليه فعندما نقابل "العلم" بالإيديولوجيا" فالباحث يختار ضمنيا، في غالب الأحيان ، أحدهما على الأخر ، وفي كثير من الأحوال فهو يفضل "العلم" على "الإيديولوجيا" ذلك أن الوصول أو تحقيق المعرفة يرتبط "بالقطيعة الابستمولوجية" على حد تعبير غ.باشلار ، مع الوثوق الايديولوجي هذا الموقف المفاضل بين "العلم" و "الإيديولوجيا" يشاركه فيه كثير من الفلاسفة أمثال : التوسير وهربرت[1].

من هذا الباب تبدو مسؤولية البحث في الجامعات العربية مستحيلة بالمقارنة مع ظروف البحث والباحث في الدول المتطورة بالنظر إلى تبعية الجامعة إلى الدولة في المجتمع العربي وتبعية الجامعات العربية ذاتها لنماذج الجامعات الأوربية – الأمريكية. هناك إذن قطيعتان يجب أن يحققهما الباحث العربي في سبيل بلوغ المعرفة وهما الانعتاق أو التحرر من إيديولوجية التبعية المزدوجة : للدولة وللجامعة الغربية. هذا "الحلم" ممكن إذا علمنا أن لا مستحيل في ميدان المعرفة والعلم. ويمكن أن نتعرف على هذه الإمكانية من خلال تشريح واقع التعليم والبحث

العلمي في الدول العربية وذلك من خلال هذه المحاولة لإبراز دور الجامعة والباحث في إنتاج المعرفة واستهلاكها وذلك عبر مفهوم المجتمع العـــربي للجامعة والباحث وكذلك المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التي تثقـــل كاهل الجامعة في إطار مجهود التنمية الاقتصادية.

منذ أكثر من عشريتين 1980–2000 تطرح بحدة مسؤولية توافـــق التعليم العالي مع عالم الشغل في الجزائر ، ومعظم الدول العربية وبلـــدان العالم الثالث وحتى الدول المتقدمة. فهل هذه الإشكالية تمخضت نتيجـــة تزايد ديموغرافي كبير ومن ثم تزايد عدد الخريجين مرتبطين بنضوب الموارد المالية المخصصة للتشغيل والتوظيف ؟

ما هو إذن دور التعليم العالي والجامعة في الاستجابة لمتطلبات عالم الشغل الذي تخترقه وتتحكم به، اليوم ، التحـــولات والمتغـــيرات الـــتي جاءت بها الليبرالية والعولمة ؟

يلاحظ مع نهاية الألفية الثانية ، تحول دور الدولة الوطنية إلى مجـرد القيام بدور المنظم (REGULATEUR) أكثر من كونها تضمـــن الشـــغل. إذن، وبهذه المناسبة يمكن تقديم الملاحظتين التاليتين:

- **الأولـــى** : وهي أن اقتصاد الســـوق يفـــترض أن تقترب الجامعة أكثر فأكثر من بلوغ الطلـــب الحقيقـــي لســـوق العمل؛
- **الثـــانيـــة** : وهي تتمثل في أن مسألة التوافـــق و/ أو الاستجابة بين التكوين العالي وعالم الشغل هي دوما محل إعـــادة نظر لكون مناصب العمل ومتطلباتها تتطور بشكل مطرد.

وعليه يبدو أن التعليم العالي بوجه خاص يجابه هـــذه المعادلـــة : كيف يمكن مقابلة احتياجات الاقتصاد والمجتمع في إطار نظـــام عـــالمي يتطور باستمرار ؟

هذه المقاربة سنحاول من خلالها التعريف والتعرف على مفـــهوم التعليم العالي من حيـــث غاياتـــه وأهدافـــه بـــالنظر إلى الضغوطـــات والإكراهات الاجتماعية المفروضة عليه. من جهة أخرى يمكـــن رســـم لوحة مقتضبة عن التعليم الجامعي في المجتمع العربي ودول العالم الثـــالث وآخر تطوراته . كما نعرج في محول ثالث على مجهود معرفي لإعادة بنـاء محتوى التعليم العالي وأغراضه بالنظر إلى المستحدثات العالمية المعاصرة.

مفهوم التعليم العالي

كثرت التعريفات والمصطلحات المتداولة بشأن هذا المفـــهوم في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بالخصوص. وبغية تبســـيط المعـــنى والمدلول يمكننا التأكيد بهذه المقدمة أن المراد بالتعليم العالي : ذلك التعليم الذي يتم على مستوى المؤسسات الجامعية مثل : الكليـــات ، المعـــاهد (الأقسام) المرتبطة بها. وعليه فإن التعليم العالي يشير إلى : عملية زيـــادة المعلومات (المعارف والمعطيات والطرائق) العامة وتحسين مســـتوى إدراك وفقه المتعلمين للبيئة التي يتلقون التعليم فيها ... وينعكس ذلـــك علـــى عمليات تزويد أو إغناء المتعلم بخبرات تفسيرية نمطية تفيـــد في إرســـاء قاعدة تفكيرية يرتكز عليها في سياق إدراكه للأشـــياء ، الموضوعـــات والأفكار ؛ بما يمكنه – على الأقل – من وضع تصور وإيجـــاد الحلـــول

الملائمة للمعضلات اليومية التي تخص المجتمع أو التصدي للمشكلات التي تعترض سيره ونموه المنسجم ...

وبناء على ما تقدم يتضح أن التعليم العالي بكل ما يحملـــه هـــذا المصطلح من مدلولات يتمثل في ذلك النمط من التعليم (بمختلف فروعه، ومستوياته) الذي يتوج في الغالب مراحل التعليم الثانوي بمختلف شـــعبه (التقني والعام). ولهذا السبب فهو يحتل موقعا اســـتراتيجيا في ســـيرورة التعليم بشكل عام مما يمنحه قوة في تطوره وإثرائه ؛ ولكنه بالمقابل يمكـــن أن يشكل العقبة التي تحول دون ترقيته وتطوير المجتمع الذي يحتضنه.

من هذا الباب كانت الأهمية المركزية لدور ومكانة المؤسســـات التعليمية الجامعية والتي هي في واقع الأمر البيئة والمؤسسة العلمية الأكـــثر ريادة وفعالية في المجتمعات المتخلفة بصورة خاصة. (2)

وزيادة على ما تقدم فقد ارتبط مفـــهوم التعليـــم العـــالي – في الماضي– بالجامعات وبعدد من المدارس المتميزة التي تمنح تدريبا تقنيا رفيع المستوى لمريديها وطلابها. وفي إطار حصر مدلول هذا المصطلـــح فقـــد أجمع ممثلوا 44 بلدا، عام 1962 – في إطار مساهمتهم في نـــدوة نظمتـــها اليونسكو (UNESCO) بشأن إشكالية التعليم العالي في القارة الســـمراء – على تعريف التعليم العالي بكونه يمثل في "كل أشكال التعليم الأكاديميـــة والمهنية والتقنية المعنية بإعداد المعلمين ، والتي تقدم في مؤسسات مثـــل : الجامعات ومعاهد التربية الحرة والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمـــين والتي يشترط قبول المنخرطين فيها ما يلي :

- أن يكونوا قد أكملوا دراستهم الثانويـــة.

- أن يكـــونـــوا قد بلغـــوا 18 سنـــــة.
- أن تتوج المساقـــات الدراسية فيها بـــ : شهادة ، درجة ، أو دبلوم في التعليم العالي (أنظر : ENCYCLOPEDIE BRIT VOL 18,1986) [3]

وعلى العموم فإنه ، حتى الآن ، لم يتم تحقيـــق إجمـــاع بـــين المشتغلين بهذا الموضوع حول إمكانية قبول تعريف جامع مانع خـــــاص بالجامعة أو بالتعليم العالي ، كبقية الموضوعات الأخرى بإمكانه أن يلقـى استحسانا لدى أغلبية الباحثين ؛ ذلك أن الجامعة كمؤسسة هي كيـــان يقيمه المجتمع لتحقيق أهداف واقعية بالنسبة له هو ذاته عن طريق أفـــراده أنفسهم.

وعليه فإنه بالنظر إلى المشكلات، الآمال والتوجهات السياســية – الإيديولوجية والاقتصادية – الاجتماعية فإن كل مجتمـــع في مرحلـــة تاريخية ما يخلق جامعته ويرسم لها الأهداف المناسبة المزمـــع بلوغـــها أو الممكن تحقيقها في أفضل الأحوال وبأقل التكلفـــات وفي أقصـــر مـــدة ممكنة...

فالجامعة بهذا المعنى ، ووفقا لهذه المفهوم هي : مؤسسة تكوينيـــة لا ترسم أهدافها بمعزل عن البيئة الاجتماعية – الاقتصادية الـــتي تنبثـــق عنها – بل على العكس من ذلك – فهي تستلهم من المجتمع الذي هـــو منبتها هياكلها ، إطاراتها وتختار قيمها وأهدافها ، أي باختصـــار فـــإن المجتمع هو الذي يمنحها شهادة الميلاد، المعنى والغاية والوسيلة ... وعليـه

فإن دور ، مكانة وأهداف الجامعة تتباين بتبيان المجتمعـــات والحقبـــات التاريخية [4].

ومن المسلمات لدى غالبية المهتمين بمسؤولية التعليـــم العـــالي اعتباره "مؤسسة تربوية متطورة تستجيب لتطورات المجتمع المستمرة مـــن أجل تقديم أفضل الثقافات والمعارف العصرية لأفراد المجتمع لكي يكونـوا عناصر مثقفة تخدم مجتمعها في كل الميادين والتخصصات" .

ولهذا السبب فقد أولت الدراسات الاستشراقية أهمية قصـــوى لتشخيص ومعاينة الوضعيات الراهنية لها وعملت على التقصـــي عـــن الاتجاهات الممثلة في المستقبل وذلك بتوظيف المعطيات الجديدة التي تخص الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية أو السياسية مع مقارنتـــها بمعطيـــات التطور العلمي والتكنولوجي ونتائجها في شتى الاختصاصـــات العلميـــة وانعكاساتها في ميادين الاجتماع والاقتصاد ... [5]

رهانات الجامعة المتزايـــدة

ترتبط هذه الغايات بصورة مطلقة بما يحدث من تغيرات اجتماعيـة واقتصادية خاصة بعد فترة الحربين العالمتين ومع بداية بروز القوميـــات الجديدة وانشطار الدول المستقلة بالإضافة إلى الاكتشافات العلمية الـــتي ميزت هذه الحقبة التاريخية – الحضارية في مجالات : الـــذرة ، الفضـــاء والاتصال ؛ مع الانفجار السكاني وتفتح العالم كله اليوم على التعليـــم بالإرسال عن طريق الأقمار الصناعية وانمكاش المســـافات بـــين الأمـــم والشعوب كنتيجة حتمية لهذا الواقع والمعطيات الدولية الجديدة. وعليـــه يبدو من الضروري على الجامعة أن تثبت وجودها وتبرز دورها الريـــادي في هذا المجتمع العالمي المتحول بكل متغيراته بصورة جد سريعة.

فإن دور ، مكانة وأهداف الجامعة تتباين بتبيان المجتمعـــات والحقبـــات التاريخية [4].

ومن المسلمات لدى غالبية المهتمين بمسؤولية التعليـــم العـــالي اعتباره "مؤسسة تربوية متطورة تستجيب لتطورات المجتمع المستمرة مـــن أجل تقديم أفضل الثقافات والمعارف العصرية لأفراد المجتمع لكي يكونـوا عناصر مثقفة تخدم مجتمعها في كل الميادين والتخصصات" .

ولهذا السبب فقد أولت الدراسات الاستشراقية أهمية قصـــوى لتشخيص ومعاينة الوضعيات الراهنية لها وعملت على التقصـــي عـــن الاتجاهات الممثلة في المستقبل وذلك بتوظيف المعطيات الجديدة التي تخص الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية أو السياسية مع مقارنتـــها بمعطيـــات التطور العلمي والتكنولوجي ونتائجها في شتى الاختصاصـــات العلميـــة وانعكاساتها في ميادين الاجتماع والاقتصاد ... [5]

رهانات الجامعة المتزايـــدة

ترتبط هذه الغايات بصورة مطلقة بما يحدث من تغيرات اجتماعيـــة واقتصادية خاصة بعد فترة الحربين العالمتين ومع بداية بروز القوميـــات الجديدة وانشطار الدول المستقلة بالإضافة إلى الاكتشافات العلمية الـــتي ميزت هذه الحقبة التاريخية – الحضارية في مجالات : الـــذرة ، الفضـــاء والاتصال ؛ مع الانفجار السكاني وتفتح العالم كله اليوم على التعليـــم بالإرسال عن طريق الأقمار الصناعية وانمكاش المســـافات بـــين الأمـــم والشعوب كنتيجة حتمية لهذا الواقع والمعطيات الدولية الجديدة. وعليـــه يبدو من الضروري على الجامعة أن تثبت وجودها وتبرز دورها الريـــادي في هذا المجتمع العالمي المتحول بكل متغيراته بصورة جد سريعة.

فالجامعة بهذا المعنى ظلت هي المكان الوحيد الذي لم يفشـل في تشكيل الصورة المحصلة التي تربط بين ما في الماضي وما يمكن أن نتوقعـه من شيء أفضل ثقافيا في المستقبل القريب على الأقل ؛ ذلك أن الجامعـة يجب أن تكون دوما – في أي مكان ، وأي زمان – إنسانية بالأسـاس ومن مهامها أن تضطلع بالقيم الروحية والمعنوية الثابتة التي بإمكانهـا أن تجعل من تاريخ البشرية شيئا آخر مختلفا كلية عن تاريخ الحيوان [6].

وفي هذا السياق فقد شهدت المرحلة الممثلة في العقدين الأخيرين (1980–1990/1991–2000) مجهودات كبيرة ، متنوعة ومركزة تسـتهدف صياغة جديدة لأهداف الجامعة وأغراض التعليم العالي وذلك على إثـر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الـتي مسـت بسرعتها ومداها مختلف أرجاء المعمورة. لذلك يلاحظ أن الأغراض الـتي تمت العناية بصياغتها في ثوب جديد على الصعيدين : الإقليمي والـدولي تبرز وظيفتين اثنتين للجامعة والتعليم العالي وهما :

- الوظيفة الحرة المتمثلـة فـي تنميـة الشخصيـة الإنسانيـة.
- الوظيفة النفعية والتي تتمحور حول إعداد الفرد لممارسة نشـاط مهني.

إن هاتين الوظيفتين تأخذان بالحسبان ، في الوقت ذاته ، الشـروط الثقافية والاقتصادية للمجتمع وروح العصر ، ويمكن أن تمثل توصيـات ندوة (UNESCO 2000) حول تطوير التعليم العالي أفضل صورة معـبرة عن معنى تطوير التعليم العالي وسياسات البحـث العلمـي في أوربـا

بالأساس وبقية العالم في مواجهة متغيرات ومعطيات بداية القرن الواحد والعشرين ...

وفي إطار هذه الصياغة فقد برز تأكيد الندوة - السالفة الذكر - على أن المشكلات والرهانات الرئيسية للتعليم العالي ليست محلية، أو وطنية ولا حتى قارية بل أنها عالمية ؛ وهي تعكس بشكل واضح مرحلة التطور التقني والعلمي المتسارع وحاجات الأفراد وتطلعاتهم المستقبلية ووحدة الجماعة (المجتمع) البشرية بما يحمل إحدى معالم النظام الدولي الجديد الذي تنتفي معه الحدود الجغرافية ومظاهر السيادة التقليدية وتضمحل الانتماءات العرقية الضيقة والثقافات المحدودة ؛ ويعاد في إطار ذلك تبلور مفهوم السيادة ، والتي لم يعد الشعب هو مصدرها ...والمواطنة وحقوق الإنسان

وبناء على هذه الأرضية من الآراء المتشابكة والمتداخلة يمكن اقتراح تصور جديد لأغراض التعليم العالي وفقا لمسؤولياته العالمية والتي يمكن تقديمها في النقاط التالية :

- نقل المعرفة والذي يتمحور حول عملية التعليم والتعلم بالأساس ،
- توليد المعرفة والعمل على تقدمها من خلال مجهودات البحث والتجريب ،
- تنمية شخصيات الطلاب في إطار مجهود التنشئة الاجتماعية الدائم ،

– الإعداد المهني للأفـــراد للاســـتجابة لمتطلبـــات المؤسســـات الاقتصادية في المقام الأول بما يتلاءم ومقتضيات العولمة ،

– تلبية الحاجات المجتمعية ، وتثمين وتسهيل مجـــهودات التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشمل طموحات المجتمـــع في حياة أفضل [7].

مراحل التعليم العالي في الوطني العربي

من منظور أكثر خصوصية وأكثر إجرائيـــة يمكـــن الإشـــارة إلى أهداف مؤسسات التعليم العالي في المجتمـــع العـــربي خـــلال مرحلـــتي الاستعمال والاستقلال وذلك كالتالي :

المرحلة الأولى

والتي ارتبطت فيها أهداف المؤسسات التعليمية بفترات الاستقلال والتحرر السيـــاســـيـــين ومـــا تطلـــبه ذلـــك من مجهود نضالي ومعرفي تميز بالطابع القانوني – التشريعي والتراثي – الأدبي ، بحيث امتازت تلك المعارف الجامعية في تلك المرحلة بالذات بوطنيتها المفرطة والمتطرفة أيضـــا والمطالبة بالتحرر. كما تفردت بمجهود التنقيب عـــن الـــتراث العريـــق والشخصية العربية ومكوناتها المتميزة لكونها الملاذ الحصين ضد محـــاولات الاستعمار في طمس مكونات الشخصية العربية ومرجعيتـــها الحضاريـــة والدينية ...

المرحلة الثانية

وتمظهرت من خلال العلاقة الوثيقة بين متطلبات بنـــاء الدولـــة الوطنية الجديدة ومؤسساتها وأجهزتها وإداراتها ؛ وما تتطلبته عمليـــات

التكوين من رجال جدد يحلون في غالب الأحيـــان مكـــان الموظفـــين والمسيرين الأجانب لتسيير دواليب الدولة والاقتصاد ...

المرحلة الثالثة

وتبرز من خلال الربط الحميمي بين عمليـــة التنميـــة بمختلـــف جوانبها ومجهودات التعليم العالي للاستجابة لمتطلباتها ، وترتب عن مثـــل هذه الارتباطات بناء مشروعات وتقديم خدمات جماهيرية في العواصـــم والمدن الكبيرة وتهميش القطاعات الفلاحية والنشـــاطات التقليديـــة في الأرياف والمداشر [8].

المرحلة الرابعة ، الحالية

والتي تميزت بتبلور التفكير الاجتماعي في الوطن العربي من خـــلال مساهمة المثقفين والجامعيين ، بكيفية مباشرة أو غير مباشر ، في صياغـــة وتصميم المشاريع السياسية لبناء الدولة الوطنية المعاصرة والتي تأخذ بقيـــم الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، المواطنة والتفتح على العـــالم الخـــارجي وذلك من خلال فتح المجال السياسي أمـــام التشـــكيلات والأحـــزاب السياسية ومحاولة احترام "قواعد اللعبة الديمقراطية" وذلك بتأثـــير مـــن المنظمات الدولية والمتغيرات العالمية الجديدة بعد سقوط الأنظمة الكليانيـــة والشيوعية وبروز الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

هذه المراحل التي عاشتها الجامعة والتعليم الجامعي تبرز ســـيروة تشكل الجامعات العربية بصورة عامة والتي ما تزال تأثيراتهـــا ضيقـــة في أحداث قفزة نوعية في النمو الاجتماعي – الاقتصادي والذي لا يعود في المقام الأول إلى تصور الجامعة لنفسها ولا إلى كيفية تنظيمـــها وعملـــها

بقدر ما هو نتيجة مباشرة لنظرة الدولة الوطنية لها ولأغراضها بصـــورة خاصة.

ويمكننا في هذا المقام توضيح الدور الطليعي للتعليم العالي في المجتمع مـــن خلال :

علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية

يمثل الأفراد الجامعيون محورا هاما في المؤسسة الاقتصاديـــة علـــى وجه الخصوص بالنظر لعدد هؤلاء المعتبر وللدور الذي تمارسه التربيـــة في توجهات المجتمع المستقبلية.

إن تطور المؤسسات الجامعية هو بالموازاة مع تطـــور النشـــاطات الاقتصادية التي تتحكم في فعاليتها وتطورها. ذلك أن الارتبـــاط بـــين المعارف التقنية والاقتصادية يتجلى عبر القاعدة العلمية – التقنيـــة الـــتي تساعد على تنمية الانتاجية من خلال انتقال أثر التكنولوجيا وتجديداتهـــا إلى ميدان الاقتصاد مما يؤدي في آخر الأمر إلى التطور العام في الاقتصـــاد. وتجدر الإشارة هنا أن أثر القاعدة العلمية – التقنية التي مصدرها الجامعـــة لا يتحقق إلا إذا كانت منسجمة مع مقتضيات ومتطلبـــات المؤسســـة الاقتصادية ... [9]

ومن الملاحظ ، على العموم ، في البلدان المتطورة علـــى وجـــه التحديد أن البيئة التقنية تضم أغلبية أبناء المدن القريبـــة مـــن المصـــانع بالإضافة إلى تأثير ، هذه الأخيرة، المتزايد في حياة الأفراد الريفيين مـــن خلال المخترعات والصناعات المتطورة. والمحيط الصناعي بهذه الكيفيـــة يغمر ، يوميا ، وبأطراد البيئة الاجتماعية – الاقتصادية بالآلات المختلفـــة

انطلاقا من الجرار إلى الطائرة ومـن الآلـة الكهرومترليـة إلى أجـهزة الاتصالات بأنواعها المختلفة.

وفي هذا السياق ، فكل مؤسسة مهما كان حجمها (صغـيرة أو متوسطة) تهتم كثيرا بفئة الشباب الذين لم ينهوا بعد مرحلتهم التعليميـة والذين هم بمثابة مواطني وعمال المستقبل. وعليه فإن فترة التعليم تشـكل هكذا عاملا قويا في تحديد الفروق بين المتعلمين في تكوين آرائهم والـتي تتحكم نسبيا في تشكل المشـهد الاجتمـاعي – الاقتصـادي المقبـل للمجتمع: ذلك أن حياة الفرد والجماعة ترتكز ، بصفة شبه مطلقة، على نوعية وقيمة المعارف المختلفة المحصل عليها وعلى التجـارب المعاشـة والانطباعات المكتسبة خلال مرحلتي الطفولة والشباب والتي تنبني خلالها الأفكار والمحفزات العميقة في شخصية المتكون الذي هو عـامل الغـد. فهؤلاء الطلبة ، إذن ، مدعوون إلى اتخاذ قرارات حاسمة اتجاه النشـاطات وتوجهات الحياة الاجتماعية – الاقتصادية.

إن النماذج الثقافية المقبولة على العموم لا تنم إلا جزئيـا عـن القدرة على الإدراك وتنظيم المعلومات الاقتصادية والصناعية المعطاة فيمـا بعد. وعلى ذلك فإن مسؤولي التعليم مجبرين على إقامة جسر تعاون مـع المؤسسات الصناعية لبلوغ إحدى أكبر الأهداف التي تخـص التعليـم العالي.

علاقة الجامعة بالمعرفة

يمكن أن تظهر العلاقة السجالية بين التعليم العالي وإشكالية إنتاجه للمعرفة واستهلاكها وذلك في نقطتين :

• **الأولى : وهي إنتاج المعرفـة**

فالمتطلع اليوم إلى ما يجري على الســاحة الدوليــة يلاحــظ أن الاستعدادات الفكرية للأفراد وتكوينهم وتطبيق النتائج العلمية التي يتــم بلوغها في ميادين "العلم" المتعددة ، تؤثر بصــورة مباشــرة في فعاليــة العمليات الإنتاجية بصورة مؤكدة . وبهذا الصدد فإن إثــراء وتوســيع المعرفة الإنسانية والتي يضطلع به التعليم العالي يعتبر الأداة الرئيسية للرفــع من مستوى الإنتاج المعرفي للأفراد من حيث الكم والنوع حتى يستجيب للارتفاع المحسوس للطلب على القوى المنتجة في المجــالات الاقتصاديــة بالخصوص. وعليه فإنتاج المعرفة وتنمية القدرات الفكرية (الفرديــة و/ أو الجماعية) لأفراد المجتمع يساهمان بقسط متميز في بلورة وتنمية الطاقــة الفكرية والعلمية للمجتمع.

وقد تميزت الجامعة لهذا السبب بغايتها المحددة على المستوى العــام والكوني... ذلك أن مسعاها كذلك يتمثل في تطوير القيــم الكونيــة، وتتمتع لكل ذلك باعتراف جماعي ومشــروعية ثقافيــة ، إيديولوجيــة وسياسية وهذا ما قد يسمح لها بمجال هام من الاستقلالية... فالجامعـلت في أوربا مثلا ساهمت أكثر في تكوين الإطارات والنخــب السياســية والإدارية للدولة كما ساهمت في تكوين المعارف ونقل المعرفة المشــتركة البرجوازية والإنسانية المرتبطة بالحداثة...

لكن حسب FREITAG فإن النموذج المؤسساتي التقليدي للجامعة الأوربية عرف تحولا عميقا ... ذلك أن الجامعة الأمريكيــة أصبحــت

مؤسسة تسير بغرض النجاعة الموجهة نحو التكيف الدائم مع الطلب الاجتماعي والاقتصادي. (10)

الثانية : وهي إستهلاك المعرفة

من الملاحظ في هذا المضمار أن التعليم العالي يمثل اليوم الشكل الرئيسي– وليس الوحيد – لإنتاج المعارف العلمية المتطورة بصورة خاصة وذلك لأن هذه الممارسة تضمن على الأقل وبقدر مقبول تحقيق مستوى ثقافي عام رفيعا ، وتضع – وهذا هو الأهم – قواعد انطلاق وتراكم المعارف المتخصصة (العملية والعلمية) التي تعد الزاد الضروري لتأكيد المهمات المهنية المتكورة التي تتطلبها المستجدات العلمية والمخترعات التكنولوجية في ميدان العمل. هذه العملية التي تؤمنها القدرات العلمية والمعرفية يمكنها أن تلعب دور المعين الذي لامناص منه لإنجاح عمليات التنمية الاقتصادية ... فالجامعة أصبحت تتدخل في ميادين الخلق والإبداع العلمي ، الاقتصادي ، القانوني والاجتماعي ، الفني والحضاري للمجتمع. أنها تكتسح كل الجبهات ، وتحتل كل الميادين بتقديم خدماتها والاستجابة لأهدافها.

ومن ذلك فالجامعات الأمريكية مثلا تجتهد في تحقيق كل المشلويع الممكنة في المجتمع. وهكذا صارت الجامعة الحديثة تعرف من خلال "انفتاحها على المجتمع" وكذلك " احتواء الجامعة على المجتمع". هذا البحث عن احتلال كل الميادين يحول الجامعة نحو ميادين الإنتاج الاقتصادي بالدرجة الأولى، وهو يجعلها في نظر البعض (J.C.LUGEANT) تفقد حريتها وتصبح خاضعة للمقاييس الإنتاجية

والتجارية كما تفقد حريتها الأكاديمية المعهودة وذلك من خلال إنتاج النموذج الأمريكي في العالم وحتى في الجامعات الأوربية التي مثلت في السابق النموذج الذي تأسست عليه الجامعة الأمريكية نفسها في مرحلة سابقة. (11)

وعليه فإنه إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الحقائق فإن ضمان أي سياسة تنموية في مستوى معين يتطلب بالضرورة توفير أو توفر مستوى معين من الإنتاج المعرفي نظرا ، لأنه يمثل إحدى مركباته الحاسمة. ونمه فإن التأثير على نوعية الإنتاج العلمي في المستوى الجامعي ينعكس على عملية النمو الاقتصادي ومشتقاتها وفي حركة التطور المجتمعي بصورة شاملة. (12)

علاقة إنتاج المعرفة باستهلاكها

بصفتها نظاما فعالا ، فالجامعة يجب أن تطبق المبادئ الاقتصادية وذلك لتحقيق هدفين اثنين :

– **الأول** : ويتمثل في إنتاج اليد العاملة الماهرة لمقابلة احتياجات عمليات التنمية الاقتصادية ومتطلباتها وما ينجر عنها وهو ما يطلق عليه الوظيفة الاستهلاكية للمعرفة بصورة جماعية.

هذه الوظيفة مرتبطة أساسا بالإنتاج. ومن ذلك فإن العملية التعليمية عامل حاسم في دفع عملية التنمية الاقتصادية ، حيث أن إعداد الأفراد الذين يكونون اليد العاملة الماهرة والذين هم بمثابة العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية. وعليه فإن هذه المهمة هي بمثابة القيام بدور اقتصادي مشابه تماما لدور عوامل الإنتاج الأخرى،رأس المال والتنظيم.

ومن المعروف أنه حيثما تذهب سياسات التنمية خاصة بالنسبة للدول العربية والدول النامية يجب أن تتبعها برامج التعليم العالي وذلك لسد الحاجات الأساسية للجماهير ومنها بالأساس العمل المنتج المحزي والمشاركة الإيجابية في بناء المجتمع وتطويره . (13)

– **الثاني** : ويمثل في تمكين الفرد من تنمية سعته الفكرية والبدنية وذلك بمساعدته على إشباع متطلباته الذهنية وإعداده بصورة كافية لتنفيذ واجباته الاجتماعية والاستفادة من حقوقه كمواطن من بين أعضاء المجتمع الذي ينتمي له. وهذه الوظيفة مرتبطة بصورة مطلقة بعملية الاستهلاك الفردي أو الجماعي للمعرفة. وهي ترتكز في المقام الأول على تلبية حاجات الأفراد وفق ما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية للمجتمع برمته. (14)

وككل نظام فعال يجب أن تضطلع المؤسسات الجامعية بدورها في المجتمع من خلال تطبيق مبدأ اقتصادي يمكن الإعلان عليه من خلال العبارة التالية "المردودية القصوى بأقل طاقة ممكنة واستخدام أقصى الوسائل الإنتاجية للأساتذة، الطلبة والعمال المدعمين والمعدات والقاعات والمخابر" ، ذلك أن الطاقة في الجامعة تتمثل في كمية المعارف التي تنتقل جزئيا أو كليا من الأساتذة إلى الطلبة دون إفقار الأساتذة وبإغناء الطلبة...

فالجامعة كنظام هي بخلاف الأنظمة المغلقة لا يستجيب لخصائص الحفاظ على الطاقة أو صيانتها ، أو التعارض مع الأنظمة المفتوحة فهي لا تستجيب لمبدأ القصور الحراري (ENTROPIE) ، أنها تخضع بهذا

المعنى إلى ما يمكن التأكد منه بإعمال الحدس. وعليه فمجموع المعارف المنقولة أو الملقنة للطلبة خلال مرحلة تعلمهم هي أقل من مجموع المعارف التي لدى الأساتذة الجامعين. فالتكوين الجامعي وفق هذا التصور يمثل في نشر المعرفة دون تبديدها بالنسبة لأولئك الذين يقومون بعملية نشرها [15].

أما اليوم ، فالإشكالية التي تطرح هي ماذا نريد أن نجعل من الجامعة ؟ استعاده المكتسبات المتراكمة عبر التاريخ و/ أو التفتح على المستقبل ؟ في المرحلة الحالية ، هناك حاجة ملحة للخروج من منطق المعرفة بذاتها ولذاتها وفي نفس الوقت الحيلولة دون الوقوع في فخ إنتاج معرفة أكثر فأكثر أدواتية . من الضروري على حد تعبير (CAUME) "ابتداع شكل جديد للحضارة والذي يعاد التوفيق فيه بين الثقافة والنمو" [16].

الجامعة والبحث العلمي

ما تزال الجامعة هي البيئة الطبيعية والمفضلة للبحث ذي المستوى العالي الذي يغذي المعرفة التي يتولى الأساتذة نقلها لطلبتهم. فالتكوين الذي تقدمه يمثل حقيقة أولى الاستثمارات التي يقوم بها المجتمع : يتطلب الأمر ، إذن ، بكل منطق اقتصادي أن تستجيب التربية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وبطريقة أو بأخرى فإنه يمكن ملاحظة نقاط الاستهلاك المعتمدة من خلال تطور الفرد ورقية وغيره من أفراد المجتمع من خلال تكوين الإطارات والعمال الوسطاء في عملية التنمية بحيث أنهم

يحصلون على أفضل تحكم في الممارسات المهنية وبصورة أخرى التحكم في المحيط الطبيعي والاجتماعي – الاقتصادي وآليات تسييره.[17]

وعلى إثر الطلب الاجتماعي المتزايد على المعطيات العلمية في ميدان التطور التكنولوجي زاد الاهتمام بالبحوث العلمية وبتطوير المعارف في الجامعات. وعليه فقد تحولت من كونها كانت مؤسسات تستغرق في التأملات والدراسات النظرية بعيدا عن متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية إلى مؤسسات أصبح شغلها الشاغل تطوير الدراسات التطبيقية التي تتصل بالحياة ونموها وتطورها وصارت تمثل ميكانيزم تحرك المجتمع ونقله إلى حياة أفضل .[18]

لكن من هو الباحث ؟

إذا قبلنا كمسلمة أن المبدأ الذي تتمحور حوله المعارف العلمية في إطار برنامج التكوين العالي يتمثل في : تطوير القدرات التكيفية والتنظيمية للواقع ، فإننا نعترف على الأقل بأنه هو العنصر الأول للقدرة على البحث. ومن ذلك فالباحث يمكن تعريفه بأنه "هو الذي لا يرضى بحل المشكلة والذي يبدو له أن ذلك الحل لا يستجيب للأهداف العامة المحققة من خلاله. ذلك أن عدم الرضا هو الخاصية الملازمة للباحث كرد فعل بدائي (أولي) لإعادة تنظيم الأشياء والأفكار ..."

وهذا ما يؤدي بطبيعة الأمر ، إلى الخلق والإبداع والذي يترجم من خلال الحرية التي يتمتع بها الباحث. ففي مجال العلم أكثر من غيره ، فإن الحرية لا تعني اللامبالاة والغياب الكلي للقواعد المهنية أو الأخلاقية. بل أنها بمثابة مجال يتوفر على تعدد الفرص التي تضع طالب المعرفة أو

الباحث وحيدا أمام معارفه وقناعاته العلمية : هنا لا يجـــدر بالبـــاحث الارتباك في طرح آرائه واقتراحها بعد أن تقدم لـــه الجامعـــة التكويـــن القاعدي الضروري بشأن الموضوعات التي تتطلب منه مجـــهودا إضافيـــا لتنظيم وتدعيم معارفه وذلك عـــبر مجـــهود دؤوب لإعـــادة تنظيمـــها وتركيزها باتجاه هدف بعينه.

إذن فالخلق أو الإبداع هو انتصار طويل الأمد : فهو ليس ثمـــرة الصدفة ، لكنه تتويج نهائي لمجهودات منظمة داخليا وخارجيا. وعليـــه فالدور الأولي للجامعة هو تحويل المســـتهلك للمعـــارف (الطـــالب أو المتكون) إلى خالق لها ؛ وإلا فإن مكتبه جيدة بإمكانها أن تحـــل مكـــان أفضل الجامعات ، ذلك أن بيداغوجيا التعليم العـــالي هـــي جوهريـــا بيداغوجيا البحث.

فالجامعة معدة خصيصا لتكوين الباحثين وإلا فإنها تفقد كل معـــنى لوجودها. فالتطور والنمو يحركه المخترعون للأفكار الجديدة ، وليـــس الرجال الذين يطبقون تلك الإختراعات والأفكار العلمية على الواقع.[19]

وبناء على ما تقدم فإن عمل أستاذ الجامعة أيضـــا ، وبالدرجـــة الأولى ، يجب أن يكون مرتبطا بالبحث... الذي هو الصفـــة المميـــزة لعمله بالمقارنة مع غيره. ولا نفش سرا، هنا ، إذا قلنا أن الغايـــة المـــراد بلوغها من عملية البحث بالأساس هي تنمية وإثـــراء المعرفـــة العلميـــة وترقيتها وتجديدها حتى وأن توجت هذه المجـــهودات في نهايـــة المســـار بتحقيق إبداع في مجال تخصص الأستاذ الباحث. وهذا التتويـــج يمثـــل

إحدى الدوافع والروافد الأساسية لإثـراء الإنتـاج العلمـي والمعـرفي للمجتمع.

وهنا لابد من التنويه بأن الثروة العملية والعلمية لأمة من الأمـم تقاس بحجم ونوعية ومستوى الإنتاج العلمي ، والذي كمـا سـبقت الإشارة إليه هو التتويج المنطقي والطبيعي لمجهود البحث والتنقيب الـذي تضطلع به أسرة البحث العلمي : إما بصورة انفرادية والتي لا تسـتغني على عدة عوامل مساعدة أخرى متمثلة بالأساس في متعاونين في ميـادين مختلفة من فروع المعرفة، أو بشكل جماعي على غرار تعاضد مجموعة مـن الباحثين والعلماء في تفكيك عناصر إشكالية ما تعيـق تحـرك المجتمـع وتطوره أو تعرقل نشاطه وذلك بهدف إيجاد إجابة لها أو حل يكون لـه أثر إيجابي على مسار الحياة اليومية لأفراد المجتمع والإنسانية برمتها [20].

هكذا يتضح بما لا يدع مجالا للنقاش الدور الريـادي للبحـث العلمي في المؤسسة الجامعية والذي هو أهم سماتها وبالتالي فـهو الـذي يميزها عن غيرها في ميدان العلم والمعرفة ... وعلى سبيل التذكير فـإن المبادئ التي تحكم النشاط العلمي والجامعي في أرقى الجامعات الأمريكيـة بحكمه مبدأ "أنشر ... أو ... تهلك أو يقضى عليك (**PUBLISH ...OR** (PERISH [21].

لذلك تمثل الجامعة الفضاء الأمثل لقيام الدراسـات والبحـوث العلمية التي ترتكز على المشكلات التي تعترض المجتمع وتعيـق سـيروة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتجدر الملاحظة بهذا الصـدد ، وفيمـا يتعلق بإنفاق الدول العربية مجتمعه على مجهود البحث العلمي فـهو أدنى

من الحد الأدنى، حتى وإن تجرأ بعض المسؤولين بالكشف على أن بعـض الدول العربية تنفق أكثر من بعضها الآخر، لكن ذلك قد يوضح فحسب أن البعض الآخر من الدول العربية ومن بينها الجزائر لا يكاد يخصـص شيئا لصالح البحث والباحثين ... بينما تبذل دول العالم المتقدم في هـذا المجال أموالا معتبرة لا مجال لمقارنتها بما تقدمه الدول العربية قاطبة [22]

ويمكن من خلال عملية البحث تحقيق الغـأيـات التـاليـة :

أ- البحث كوسيلة للمعرفـة

يمكن ، هنا ، الإشارة إلى أن البحث كممارسة تحقـق الغايـات التالية:

– فيما يتعلق بالأستاذ بالنسبة لتعمله وتزويده هو بالمعارف مـن خلال توسيع مدركاته ومجال معارفه وتطوير كفاءاته وإدماج المعلومـات المحصل عليها عبر سيروة التكوين التي يقدم فيها معلوماته لطلبته.

– أن المدرس بإمكانه ، هكذا ، زيادة على إشباع حاجاته المعرفية الذاتية، أن يعمل على نقل كمية من المعارف العملية والعلمية والسلوكية أيضا لإطارات المستقبل لكي يتمكنوا من التكيف مع متطلبات الحيـاة المهنية والاجتماعية التي يقتحمونها في المستقبل.

– بالنسبة للمسؤولين السياسيين عن النظام التعليمي ، والمكلفـين بوضع البرامج وتنظيم الهياكل المساهمة في عملية التكوين ذاتها ...عـن طريق اقحامهم في تنميط الأفكار العلمية والاجتهاد في اقتراح أفضلـها على المتكونين من أساتذة وطلبة.

بـ –البحث كوسيلة للتكويـن

يمكن للبحث أن يساهم في بلوغ الأهداف التاليـة

– تطوير الاستعدادات العلمية على مستوى المكونين أنفسهم وهو ما ينعكس أيضا على تكوين شخصية الباحث ذاته وإكسابه ملكة تفكير تتسم بالشك وطرح الأسئلة ...

– التدرب على الطرائق والتقنيات البحثية بكيفية يمكـن معـها للأساتذة حتى ولو لم يكونوا باحثين متمرسين بحصر المعنى وأن يستوعبوا نتائج البحث ويقدرون على تقييمها ...

جـ–البحث كوسيلة للترقيـة

أنه من خلال البحث يمكن للباحثين من تطوير المعارف العلميـة وتجديدها وإغناء زادهم المعرفي بحيث لا يبقون قـابعين في مسـتوياتهم الأولى بفعل الاجترار والتقليد لمعارف غيرهم من الباحثين سواء كـانوا وطنيين أم أجانب.

هذه الحالة تجعل الأساتذة بالخصوص يفقدون خاصيـة المبـادرة والقدرة على الإنتاج المعرفي والعلمي كمنتجين للمعارف ويتحولـون إلى مجرد مستهلكين لها ؛ أي تـابعين لغـيرهم في معلومـاتهم وأفكـارهم ومناهجهم، وهو ما يكرس نوعا من التبعية العلمية والتكنولوجية. وبهـذا الصدد فهم لا يختلفون عن بقية المتكونين في مراحل التعليم المختلفـة أو عن عامة الناس وأن اختص بعضهم في معارف عملية في ميادين محـددة. من هنا يكون البحث الوسيلة الأولى لتحرر الباحث من التقليد وترقيـة

فكره العلمي وشخصيته بما يؤهله لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية بصفته أحد عناصرها الفاعلة. (23)

كما أن "العقل البحثي" لا يتطور فحسب في المخابر ولا يتـأكد أيضا في المكتبات فحسب ؛ هذه القناعة يجب أن تكون إحدى المكونات الأساسية للإطار العربي مهما كان منصبه. أن تنظيم المعارف وفقا لهـــذا المبدأ ليس غريبا ولا محايدا عن تفتح عقلية أو منطق البحث الذي يجـــب أن يميز كل إطار متخرج من الجامعة.

د-البحث كوسيلة للتحرر

إن عملية البحث تضع الباحث في موقف المواجه للمشكلات الـتي تعترضه هو في عمله وحياته حيث يشتبك مع المشكلات ويواجهها مـــن خلال التحري والحيطة والنقد ... باعتماده على معارفه الاستثنائية بنوع من التحرر من الأطر المعرفية التقليدية المكرســـة عـــن طريـــق التقليـــد والتلقين... والباحث بهذا المعنى يشعر بنوع من التحدي وبمســـؤوليته في رفعه ...ومقدرة الباحث في مثل هذه المواقف غير العادية تبعث في نفسه مزيدا من الشعور التفوقي لمواجهة التحديات الجديدة بما يفتـــح أمامـــه مزيدا من الإدراك والالتزام المجتمعي.

وعليه فالبحث كممارسة متحررة من كثير من القيود السياسـية والإيديولوجية هو ميدان إثبات قدرة الباحث على تجاوز العوائق النفسـية والاجتماعية لموضعة الإشكالات التي تعترض المجتمع الذي يعيـــش فيـــه ويعمل على إيجاد حلول لها بما يساهم في نموه وتطوره ... (24).

التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية

لقد حظي التعليم العالي باهتمام منفرد في الدول العربية السائرة في طريق التصنيع، هذا الاهتمام الكبير يعود مرده إلى حصول تلك لـــدول على استقلالها حديثا ، الأمر الذي جعلها تجد نفسها في موقف صعـــب ترتب على رحيل الإطارات الأجنبية مع رحيل المعمر. لقـــد وجـــدت معظم هذه الدول نفسها تفتقر إلى الإطارات الكافية : كما ونوعا لتسيير شؤونها ومؤسساتها الإنتاجية باستثناء عدد محدود من التقنيين والإطـارات المحلية . و لم تكن الاستعانة بالإطارات الأجنبية، في إطار الإعانة التقنيـــة الأجنبية ، إلا ظرفيا مثلما هو الشأن بالنسبة للجزائر وبقية الدول العربية.

كما دعت الضرورة ومنطق التحرر الاقتصادي والتكنولوجـــي ، إذن ، أن تعمل معظم الدول العربية على تكوين انتلجنسيتها الخاصـــة؛ لهذا الغرض فقد استثمرت أموالا طائلة لمدة زمنية طويلة نســـبيا لخلـــق وتطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي. هذه الغاية أيضـــا ، كـــانت استجابة لضرورة ضمان قاعدة "مستقلة" للبحث العلمي. وزيادة على ما تقدم فالاهتمام الذي أولته الدولة العربية، للجامعات والمدارس العليا هـــو تثمين رمز الاستقلال والمباهاة بمجهودات هذه الدول الحديثـــة العـــهد بالاستقلال السياسي.

هناك عوامل أخرى تقف وراء هذه الالتفاتة المتميزة لتطوير التعليم العالي في هذه المجتمعات والتي تتمثل في أن مجهودات التنمية الاجتماعيـــة والاقتصادية تقاس كذلك بعدد الشهادات وتباينها ... وزيادة على ذلك فإن هذه المجهودات موجهة نحو تحفيز أكبر عدد ممكـــن مـــن الشـــباب

للاستمرار في الدراسة وذلك عن طريق إعطائهم منحا هامة ، وتحمـــل وتغطية اشتراكات تكاليف الدراسة بصفة رمزية.

وفي معظم البلدان العربية ، فقد أولت مختلف التشريعات وأهمـها الدساتير عناية قصوى بهذا الجانب إذ تمنح لكل حاملي البكالوريا فـرص التسجيل والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي كما كان من حـق كـل متخرج (إلى عهد قريب) الالتحاق بمنصب عمل في التوظيف العمومـي على الأقل ... لكن فترة نهاية الثمانينات (1975-1980) شهدت انقلابـا هاما وخطيرا للوضعية الاجتماعية – الاقتصادية لمعظم تلـك البلـدان (خاصة البترولية)حيث تقلصت عروض الشغل والتي ارتبطت بالأزمـة الاقتصادية العالمية وبطء النمو مع ارتفاع عدد المتحصلين على الشهادات الجامعية.

وفي بداية التسعينات ، ومع استمرار الأزمة الاقتصادية أحسـت الدول العربية بضرورة تطوير التعليم العالي لا من حيث توسيعه ولكـن من حيث تركيزه وتحسين نوعيته. وهذه الحقيقة تتعارض مع الضغـط أو الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي [25].

لا نفوت الفرصة هنا للإشارة إلى أن جامعات الـدول العربيـة وجدت في بدايتها في معاهد هشة جدا وهي في طـور الطفولـة. ولم تكتسب خبرة وتجربة كبيرة مثلما هو حال جامعات الـدول المتقدمـة. وعليه فإن نجاحها ليس بالأمر اليسير ويصعب قياسه؛ ذلك أن الكليـات التي كانت مصممة بالأصل لمستوى محدود من التعليم بعثت خلال مساء لأجل بذل مجهودات على أكثر من صعيد... وأصبحت تواجه تحديـات

تتجاوز إمكاناتها خاصة مع التغيرات الدولية والتطورات التكنولوجيـــة المتزايدة بتطور وسائل الاتصال.

لكن مستقبل هذه الجامعات مرتبط بالأساس بمدى قدرتها علـى التجاوب مع مقتضيات اقتصاديات المجتمعات العربية وأن تدرج بطاقـة موازنة بين ما هو ممكن وما هو مرغوب فيه. لذلك فالجامعة مجبرة علـى اتخاذ اختيارات مؤلمة في عصر العولمة والمنافسة : أن على مستوى البرامج والمناصب المخصصة للمتعلمين أو التخصصات المقترحـة بمـا قـد لا يتناسب مع الطلب الاجتماعي والسياسي على التعليم الجـامعي. لهـذه الأسباب فإن نمو المجتمع أو الأمة يصعب تحقيقـه في غيـاب التعليـم العالي.[26]

التعليم العالي والبحث العلمي هل من صلة ؟

هناك موضوع لابد من طرقه وهو يتمحور حول الربـط بـين التعليم العالي ودوره في إنتاج المعرفة واستهلاكها في البـلاد العربيـة ، حيث يلاحظ انخفاض متزايد، مع مرور الوقت ، للـثروات (الموجهـة بالأساس نحو التصدير في شكل خامات بأثمان بخسة) والتي تمثل ركـيزة الاقتصاديات العربية على اختلاف السياسات المعتمدة في بنائها وتمثـل كذلك المحور الرئيسي للمداخيل القومية.

هذه الحقائق تجعل الأنظمة العربية مضطرة إلى أن تولي اهتمامـا متزايدا، مستقبلا ، بالإنتاج الاقتصادي القومي ؛ هذا الأخير هو في نهايـة المطاف المحصلة المترتبة على القوى الإنتاجية البشرية في ميادين الصناعـة والفلاحة.

انطلاقا من هذه المعاينة المبسطة تبرز مركزية الاهتمـــام بـــالتعليم العالي في إطار تحسين المردود الإنتاجي للفرد العربي من خلال توظيـــف كامل قدراته العلمية والعملية والتي تم تزويده بها خلال مراحل التعليـــم المتعاقبة وفي مقدمتها مرحلة التعليم العالي الذي تضطلع بـــه المؤسســة الجامعية في المقام الأول [27]

ولهذا ، فإنه من الواضح أن يتجه اهتمام المشرفين على الجامعة نحو إعطاء الإطار العربي في المستقبل المعارف والإمكانات التي تسمح له بأداء دور إيجابي وفعال في قطاع الإنتاج بعد انتهاء مرحلة دراسته. ذلـــك أن المهارة تتداخل بالفعالية (النجاعة) : فالإطار يمتلك بالأدوات المعرفية مـــا يمكنه من رفع وتحسين الإنتاج أو تنظيم القطاع الاجتماعي والاقتصـادي الذي يضطلع بالسهر على تسييره.

لكن ، هنا ، لابد من التساؤل بشأن أن تخصصا معينا قد يـــؤدي بالإطار المكون إلى الفشل والجمود رغم مهارته ؛ لأن المهارة في عصـــر تسارع العلم والاختراعات اتكنولوجية وسرعة الاتصـــالات لا يمكـــن تحديدها استاتيكيا : حيث أن الإطار الماهر ليس بالضرورة هـــو الـــذي يتمكن من احتلال منصب عمل بفعالية بعد تخرجه بل أن الديناميكيـة أو المهارة هي ميزة حركية أي أنها تتمثل قبل كل شيء في القدرة المعطـــاة للإطار للتأقلم السريع والناجح في المواقف والوضعيات التقنية الحديثـــة عليه والتي تقابله بعد مرحلة تكوينه الجامعي.

إذن ، فإطار المستقبل العربي ، بهذا المعنى، يجب أن يتعلم التفكـــير ويبرز القدرة والاستعداد الكبيرين على التصور والمبادرة في بيئة تزايـــد

يوما بعد يوم قساوة المنافسة فيها بحكم المعطيات الدوليـــة والإقليميـــة الجديدة من خلال تأثيرات ظاهرة العولمة في مجـــالات الحيـــاة المختلفـــة ولاسيما المجال الاقتصادي [28]

هناك ، إذن، ضرورة أن لم نقل "حتمية" لإدخال تغيرات جذريـــة على مستوى طبيعة التعليم العالي في الدول العربية لملاحقة النمو العـــالمي الكبير. وهذا ما يتطلب بالأساس الاهتمام بالجانبين : النوعي والكمـــي لكي تواكب الجامعات العربية متطلبات مرحلة العولمة ويصبح التعليـــم العالي هكذا قوة فعالة في التغيير الاجتماعي – الاقتصادي والحضاري.

وفيما يتعلق بأنظمة وبرامج التعليم العالي في غالبية الدول العربيـــة فهي لا تزال تتبع أثار النماذج الغربية بحيث أصبحـــت جلـــها بمثابـــة إمتدادات "طبيعية" للتقاليد الجامعية الأوربية منها والأمريكية. وبهذا المعنى فهي تكاد تنفصل عن الواقع والتراث العربيين. وما يزيدهـــا "اغترابـــا" "وغربة" هو أن الجامعات العربية تتفاعل أكثر فأكثر علميا وثقافيا ولغويا مع الجامعات الأوربية – الأمريكية أكثر من تفاعلها مع بعضها البعض.

ويحث بعض المنظرين العرب في هذا الإطار، علـــى أن تســـتفيد الجامعات العربية، على الأقل ، من الأطر النظرية الغربية وتثمـــن ذلـــك بالارتكاز على معطيات الواقـــع العـــربي الاجتمـــاعي والاقتصـــادي والحضاري [29].

ويمكن فيما بعد وضع تطور مستقبلي لدور التعليم العالي في إنتـــاج المعرفة و/ أو استهلاكها وكذلك مساهمته في إحداث ومعالجة التطـــورات

المرتقبة في المجتمع العربي والتي تمس محتوى العمل ومســـتقبله في الميـــدان الاقتصادي بالخصوص .

يجب الآن أن يتجاوز التعليم العالي مرحلة تخريج دفعات الطلبـــة لاحتلال مناصب عمل في التوظيف العمومي ، بعد مرحلة الاســـتقلال السياسي، خاصة مع عمله على نقل واستيعاب التراث العلمي العـــالمي في ميادين المعرفة المختلفة. وتعد المرحلة الحالية ، مع النظام العالمي الجديـــد مرحلة مواتية لانبعاث الجامعة العربية الحديثة والتي يجب أن تحمل علـــى كاهلها عملية تحريك وخلخلة البنيات الاجتماعية – الاقتصادية العربيـــة المنبئة بميلاد مشروع المجتمع العربي المعاصر [30].

إعادة النظر في نمط التعليم العالي

نظرا للضغوطات والطلبات الاجتماعية — الاقتصادية والمعرفيـــة على الجامعة ومن تم على التعليم الجامعي لابد من إدراك حقيقة العلاقـــة الجدلية بين الواقع الجامعي والواقع المجتمعي. وإذا تمكنا من ذلـــك فإنـــه يسهل علينا إذ ذاك الإمساك بالمحرك الذي يسمح للجامعة باجتياز محنتـــها والخروج منها بأقل الإضرار الممكنة.

يلاحظ مبدئيا أن النقد الذاتي للجامعة والجـــامعيين قـــد غيـــب لأوقات طويلة، وبالإضافـــة إلى ذلك فإن هذه المؤسسة وموظفيها قـــد تركوا أنفسهم "يدجنون" من قبل السياسيين لعشرات السنين. فعمليـــة التعاضد بين الإداري (الإدارة المركزية) والبيداغوجي كان بكيفية مرعبة. فالأساس في العمل الجامعي هو أن يكون أكثر كفاءة ومعرفة بحيث يجـــب

أن يكون هناك تعديل هام يتم إدخاله حتى لا يكون الإداري والتنظيمي إلا تنظيميا لأهداف وغايات الجامعة العلمية والبيداغوجية.[31]

وفي هذه البيئة المعدة لتنشئة المعارف يمكن للجامعات أن تستمع وتستجيب لمتطلبات المجتمع وتبحث بالتالي عن مراسيها في محيطها المباشر. وبحكم أنها مدفوعة إلى الدفاع عن نفسها ضد الاضطرابات الحادة والمؤلمة فالجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي بحاجة إلى حماية نفسها دون التسليم في حريتها وصراحتها. وعليه يجب على الجامعة أن تتجاوز وتحمل، في ذات الوقت، هذا التناقض الذي "يتجسد في خلق المعرفة ونشرها عندما يتعلق الأمر بمقابلة وظيفتي التعليم والبحث ..." فالجامعة دور هام في كل مكان بشرط أن تحافظ في كل الأحوال على هويتها [32].

هل من نموذج آخر ؟

لا يمكن اليوم الحديث عن أزمة الجامعات في الوطن العربي وكأن الانتشار المكثف للتعليم العالي لم يخلق إلا الإختلالات الخطيرة ... لكن هذه الإختلالات يمكن إيجاد حلول لها عن طريق وضع طرق ونماذج جديدة لتنظيم الدراسة فيها. ولهذا تتجلى الأزمة العامة المجتمعية للمؤسسات التربوية أكثر في الجامعة. ورغم تطور التعليم الجامعي وكذلك البحث العلمي ، عبر العالم، فإن هنا شك متزايد في إمكانية وجود جامعات على الأقل، بالمعنى الحصري لها: تلك المؤسسات التي يربط فيها بين إنتاج المعرفة ، نشرها واستعمالاتها.

لكن الملاحظين لهذه الأزمة يصرون على أنها تتعلق بتنظيم التعليم العالي بكيفية لا جامعية : أي أن مهمات إنتاج، نشر واستعمال المعرفة تتجه نحو الانفصال عن الجامعة وتشكل في مؤسسات أخرى (معاهد البترول، المناجم ، التكوين الإداري العالي ...إلخ). فالبحث العلمي يفلت في جزء كبير منه من الجامعة.

إن البحث متعب ومجزأ إلى درجة أن المسافة بين النشاط البحثي والنشاط التعليمي ما فتئت تتزايد رغم أن إيديولوجيا الأساتذة تدفعهم إلى التأكيد على ضرورة تقوية الروابط بينهما.[33] من جهة أخرى فإن وظيفة استعمال المعرفة تطورت بسرعة في المجتمعات التي يتدخل فيها العلم والتكنولوجيا في الإنتاج مباشرة.

كما أن وظيفة نشر المعرفة امتدت إلى فئات اجتماعية أخرى (مثلما هو الشأن بالنسبة للعلوم الاجتماعية في إيطاليا ، أو جامعة التكوين المتواصل (UFC) في الجزائر بحجم ساعي يعادل $\frac{1}{3}$ الجامعة النهارية). والطلبة هم أفراد مارسوا نشاطات مهنية ... لذلك تقدم لهم دروس للحد من أهمية البطالة وعن طريق رسكلتهم أو تثقيفهم. فكيف، إذن ، لنفس المؤسسة أن تقوم في نفس الوقت بمهمات : البحث ، التعليم، والتكوين المهني ؟.

إن حصر الحياة الجامعية في تكوين "تراتبي" ، تبعا للوظائف الممارسة في الأجهزة الثقنو-بيروقراطية (أو التوظيف العمومي كما في الدول العربية) هو بمثابة خطر جسيم في المجتمع الذي تكون فيه هذه

الأجهزة قوية ومتجذرة في النسيج الاجتماعي وفي الميدان الإداري على وجه التحديد.

لكن المعرفة ، اليوم صارت جوهريا رهانا اجتماعيا. فالمجتمعات تقيم اختيارات تكنولوجية وعلمية تختلف حتى مع إشكال تنظيمها الاجتماعي ونظامها السياسي (كما هو شأن الدول العربية الإسلامية وأنماط تسييرها الاقتصادية). فليس صحيحا القول بأن استعمال الطاقة النووية يولد مجتمعا تقنو-قرايا.

هذا التحليل النقدي للاستخدام الاجتماعي للمعرفة يهم كل المجتمع ... فهذا هو المبدأ الذي يمكن أن يبنى عليه الدفاع عن التعليم العام، والجامعة : يجب أن تكون الجامعة مكانا للتحليل النقدي لإنتاج ، نقل واستخدام المعارف. وعلى مستوى التعليم العالي ذاته وتنظيم الجامعة يجب ألا يفصل بين الفروع المعرفية (فيزياء ، جيولوجيا ، اقتصاد ، تاريخ) وحتى في ميدان التطبيق (صناعة، إدارة ... إلخ). لكن من الأفضل أن تؤخذ كوحدة قاعدية ميدان تدخل المجتمع في ذاته: تحضير، اتصال ، إنتاج أو صحة ، بصورة لا يمكن الفصل فيها بين المعارف المستخدمة وطرق نقلها وأنماط استخداماتها الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية [34] فالتمسك بالعلاقات التراتبية التقليدية أصبح اليوم أكثر لا قابليه وذلك لكون فترة ما بعد الحربين العالميتين عرفت نشاطات إنتاجية معارفية مكثفة وثرية. وما يدعم هذا التوجه الجديد أن ازدهار القوى الإنتاجية يسير باتجاه إبراز بطلان وإهتراء الأطر التقليدية وأسسها، أي الفروع العلمية الكبيرة المكرسة والمنعزلة ، وكذلك

الكليات المنفصلة والمشيدة على بعض التعليم القاعدي ، ومن جهة ثانية تهيمن المدارس الكبرى لوحدها على المجالات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

إن حدود العلم التقليدي تتحرك والتداخل بين الفروع INTERDICIPLINARITE ، والبحث-التطور ، بعيدا عن التصريحات الديماغوجية المكابرة ، يبدوان كضرورات (حتميات) موضوعية لتحريك عملية تطوير القوى الإنتاجية.

ومن هذه الزاوية تظهر المشكلات الجديدة المرتبطة بالتنشئة والتكلفة المتزايدة للبحث العلمي ، وإدارة ، وتنشيط الفرع ، وتسيير الموارد من خلال الطلب المتزايد على العقود ، الإعلام والتوثيق العلمي ، البرمجة ، الصيانة وتجديد الهياكل والعتاد.وتمس هذه التحولات والتطورات العلمية كل الجبهات من الميكانيكا الكوانتية إلى السيبرنطيقا فالايكولوجيا، هذه التداخلات "البيفرعية" تساهم كلها بقوة في تجديد ميدان علوم الحياة في العمق.

إلى جانب ما تقدم فالإعلاميات والإحصاء ، البيولوجيا البشرية والبحوث السيكوزوماتية والعلوم الطبية والرياضيات صارت كلها تثري كل العلوم الإنسانية والاجتماعية وهو ما يعطي بعدا آخر لمفهوم العلم في عصرنا هذا. فالفروع المسماة كلاسيكية شاركت ، كذلك ، كلها في هذه التجديدات وذلك بتجاوزها العقبات والتقسيمات والحدود الكلاسيكية، بتوظيفها لتقنيات جديدة وبابتداعها لمفاهيم جديدة وثورية...

كل ذلك يتطلب تحرر المؤسسات الجامعية في ظل النظام الدولي الجديد، بحيث تكون قادرة على تصميم ذاتها بنفسها ؛ ذلك أن إحياء الثقافة العامة يتطلب بالضرورة حركة حادة لتدويل الجامعات ... ويمكن أن تعلب جامعة الأمم المتحدة دور المنقب النشط في هذا الإطار.

من الملاحظ على المستوى الدولي ، الجهوي والوطني تقهقر الحركات الطلابية والذي هو بمثابة علامة بارزة على ركود الجامعات ذاتها. ففي بعض البلدان يطرح التساؤل أن لم يعد هذا الركود نهائيا ؟

كما إن الإنتاج الفكري أصبح في غالبيته يصدر خارج الإطار الجامعي مثلما هو الحال على مستوى وحدات وفرق البحث التي تتلافى العمل في إطار المعاهد، ... والأقسام الجامعية بحكم ثقلها وبطئها(مثلما هو حالها في الجامعات الجزائرية على سبيل المثال)

ونظرا لكون القوى التي تدفع إلى تفكك الجامعات قوية ، فمن الضروري أن يعبر الجامعيون على الأقل بطريقة مباشرة عن اعتقادهم في أن وجود الجامعات ضروري ، كما يجب بهذه المناسبة التدرب على الربط من جديد، ووفق تصور آخر للتعليم الجامعي بين إنتاج ، نقل واستهلاك المعرفة[35].

هذا التصور الجديد بإمكانه ، ولو بصفة محتشمة ، أن يفتح إشكالية التعليم العالي ويطرحها مجددا على البساط لإجتثاثها من الخمول الذي أصابها لفترة طويلة. وقد تكون فرصة تجديد الثقة في التعليم العالي في الألفية الثالثة مواتية. فالعلم دوما هو رافع التحدي والمجيب عن التساؤلات الكبرى ، خاصة بالنسبة للمجتمعات العربية التي لا تزال

تفتقر إلى تأصيل قواعد البحث العلمي وروح التنقيب الجســـور لـــدى خريجي وأساتذة التعليم الجامعي...

المراجـــع

[1]- F.GOVAERTS, LE PROCES DE PRODUCTION DE CONNAISSANCES, XXIV : CONGRES INTERNATIONAL DE SOCIOLOGIE, T2, OPU, ALGER? 1974, PP : 1549-1550

[2]-د.عبد المنعم علي الحسن ، دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى ســـنة 2000 ، مجلـــة دراسات عربية ، العدد 5 ، مارس 1988 ، ص : 70.

[3]-د.مليكة ابيض ، التعليم العالي : تغيرات في السياق واستجابات لاحقـــة ، مجلـــة اتحـــاد الجامعات العربية ، جانفي ، 1990 ، ص: 12.

[4] - MOURAD BENACHENHOU, VERS L'UNIVERSITE ALGERIENNE ; ALGER (S.D) p.4 ,opu SUR UNE STRATEGIE UNIVERSITAIRE REFLEXIONS

[5]-لبيب رشدي ، الرؤى المستقبلية لمحتوى التعليم ومناهجه في البلدان العربية، في د.معـــن خليل عمر، التعليم العالي والتخصصات المرتقبة في الوطن العربي عـــام 2000 ، مجلـــة دراسات عربية ، 1987 ، ص:16.

[6]-ثيودورم ، همسبرج ، طبيعة التحدي ، في ستيفن د كيرتر ، دور الجامعات في عالم متغير ، ترجمة د.عبد العزيز سليمان وآخرون ، دار النهضة العربية ، القـــاهرة ، 1975 ، ص: 19،18،17

[7]-د.مليكة أبيض، المرجع السابق نفسه ، ص:13.

[8]-عمار حامد ، حول التعليم العالي العربي والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 40، 1982 ،ص:134.

[9]-د.سعيد إسماعيل علي ، التعليم كحاجة أساسية في الوطن العربي ، في ، المعـــهد العـــربي للتخطيط، التعليم والثقافة كحاجة أساسية في الوطن العـــربي ، دار طـــلاس للنشـــر، دمشق،1991 ، ص : 61-62.

[10] - MICHEL FREITAG, LE NAUFRAGE DE L'UNIVERSITE ET AUTRES ESSAIS D'EPISTEMOLOGIE POLITIQUE, ED LA DECOUVERTE, PARIS, 1995, P35

[11] - JEAN-CLAUDE LUGEANT, ESSAI D'APPLICATION D'UN MODE SYSTEMIQUE CRITIQUE à L'UNIVERSITE, LABORATOIRE D'ANTHROPOLOGIE SOCIALE, CAHIERS N° 13JUIN 1988 P3.

[12]–د.سعيد إسماعيل ، المرجع السابق نفسه، ص: 103.

[13]–د.أحمد منير نجار ، التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلـــة دراســات عربية،العدد 10 ، بيروت، 1980.

[14] - M.BENACHENHOU,VERS L'UNIVERSITE ALGERIENNE , OP- cit P104

[15]– LE SENS JEAN CAUME ,LA CULTURE EN ACTION ,DE VILAR A LANG PERDU ,PU. GRENOBLE , 1992,P 171.

[16] - JEAN RAYMOND LANOT, TRANMISSION DES SAVOIRS ET FONCTIO SOCIALE DE L'UNIVERSITE ,PERSPECTIVES UNIVERSITAIRES , VOL. N°01,MONTREAL, OCT .1982 P104

[17] –د. عبد المنعم علي الحسن، المرجع السابق نفسه، ص:71.

M.BENACHEN HOU, OP.CIT.P24. –[18]

[19]–د.محمد عبد العليم مرسي، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليـــج العـــربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1985،ص:79.

[20]–المرجع السابق نفسه ، ص : 78.

[21]–المرجع السابق نفسه ،ص : 210.

[22] - JACQULINE LEVASSEUR , LES SCIENCES DE L'EDUCATION N° 2-3 , UNIVERSITE DE CAEN , FRANCE , 1980.PP

[23]–د. سعيد إسماعيل علي ، المرجع السابق نفسه ص: 92.

[24] - JANOS TIMAR LA NOUVELLE CRISE DE L'ENSEIGNEMENT-DANS LES : 434-439 , UNESCO , PARIS , 1983. PP P.V.D, PERSPECTIVES.

[25]–كينث و.تومسون، الجامعات والعـــالم النامـــي في ستيـــــفن د.كيرتـــــر، المرجـــع السابـــق، ص–ص:219–220.

[26]–د.معن خليل عمر، التعليم العالي والتخصصات المرتقبة في الوطن العـــربي عـــام 2000، المرجع السابق نفسه ، ص22.

OP.CIT.PP4,5 M.BENACHEN HOU –[27]

[28]–د.معن خليل عمر، المرجع السابق نفسه، ص–ص: 80–83.

[29]–المرجع السابق نفسه، ص–ص : 23–28.

[30] - JACQUES ARDOINO,PROJET PEDAGOGIQUE ET AUTOCRITIQUE DE L'UNVERSITE ,PERSPECTIVES UNIVERSITAIRES, VOL 01N°02, MONTREAL, 240-241. 1981,PP

[31] - JEAN .R. LANOT , OP.CIT .PP : 104-105

[32] -ALAIN TOURAINE , DECLIN OU TRANSFORMATION DES UNIVERSITES, PERSPECTIVES ,UNESCO, VOL N°02 PARIS , 1980, p : 205-207.

[32]- IBID , PP : 207-210

[33]- M.DUFFOUR , D.MONTEUX Y.S.CHMARTZ, L'UNIVERSITE DE LA CRISE AU CHANGENMENT , ES.PARIS , 1978.P63.

[34] - ATOURAINE IBID , PP 211

*-فالتعليم العالي في فرنسا مثلا تعرف على العلـــم الكبـــير (BIG SCIENCE) مـــن خـــلال الاستثمارات الثقيلة في البحوث لكونها اختيارا سياسيا على أعلى مستوى وهي مجـــال عمل مشترك بين الباحثين المنتمين لهيئات بحثية وعلمية مختلفة.

----------* جـامـــعـــة عنـابـــة